



2026/8/19

من الدولة الحليفة إلى القوة الموازنة التحول الجيوسياسي في السياسة الخارجية السعودية في ظل التنافس الأمريكي-الإيراني

علي رستمي

● تحليلات



من الدولة الحليفة إلى القوة الموازنة التحول الجيوسياسي في السياسة الخارجية السعودية في ظل التنافس الأمريكي-الإيراني

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الإصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

علي رستمي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جُلِّتْ لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبرُ الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبرُ عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة: السعودية في زمن السيولة الاستراتيجية: كيف تعيد الرياض رسم قواعد الإقليم؟

لم تعد السياسة الخارجية السعودية تُقرأ من زاوية التحالف التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الخصومة الممتدة مع الجمهورية الإيرانية وحدهما. فخلال سنوات قليلة، انتقلت الرياض من موقع الدولة التي تتكيف مع معادلات إقليمية ضاغطة إلى موقع الفاعل الذي يسعى إلى إعادة تشكيل تلك المعادلات بما يخدم مشروعه الوطني ويعزز مكانته الدولية.

فلم تعد واشنطن تتعامل مع الشرق الأوسط بوصفه مركز الثقل الأول في استراتيجيتها العالمية، كما لم تتراجع طهران عن توظيف شبكات نفوذها الإقليمية، في حين بات نجاح التحول السعودي مرتبطاً ببيئة إقليمية أقل اضطراباً وأكثر قابلية للتنبؤ. ومن هنا برز السؤال المركزي: كيف تحمي المملكة مشروعها الداخلي من دون الارتهان لمنطق المحاور أو الوقوع في فخ المواجهة الدائمة؟

تنطلق هذه المقالة من أن الإجابة السعودية تمثلت في تبني سياسة خارجية أكثر استقلالاً وبراغماتية: تحالف مع الولايات المتحدة من دون ارتهان، وتهدئة مع إيران من دون تسليم، وانفتاح على القوى الكبرى من دون اصطفاف. وبذلك، لم تعد الرياض تتعامل مع التنافس الأمريكي-الإيراني بوصفه قدراً جيوسياسياً يحدد خياراتها، بل بوصفه معطًى تسعى إلى إدارته وتقليص كلفته على أمنها ومسارها التنموي، بما يعزز موقعها بوصفها قوةً موازنةً تسهم في إعادة تعريف دورها ومكانتها في النظام الإقليمي.

أولاً: إعادة تعريف الأمن القومي السعودي: من حماية الدولة إلى حماية مشروع الدولة

لم تُعدّ هجمات أرامكو في بقيق وخريص عام 2019 مجرد اختبار أمني عابر للمملكة، بل شكّلت لحظة كاشفة عن تحول أعمق في إدراكها لمفهوم الأمن القومي. فقد أظهرت أن مصادر التهديد لم تعد تُقاس فقط بقدرتها على اختراق الحدود أو إرباك القدرات العسكرية، وإنما أيضاً بقدرتها على ضرب الاقتصاد، وتعطيل سلاسل الإمداد، وزعزعة ثقة الأسواق، وتهديد مسار التحول الوطني نفسه. ومنذ ذلك الحين، أخذ الأمن الاقتصادي يحتل موقعاً متقدماً في التفكير الاستراتيجي السعودي، بوصفه امتداداً مباشراً للأمن القومي، وليس مجرد نتيجة من نتائجه.

وتزامن هذا التحول مع إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى في إطار رؤية المملكة 2030، مثل نيوم، ومشروعات البحر الأحمر والقدية، إلى جانب توسيع قاعدة الصناعات غير النفطية، وتعزيز موقع المملكة بوصفها مركزاً عالمياً للنقل والخدمات اللوجستية. وقد فرضت هذه المشاريع معادلة جديدة على صانع القرار السعودي؛ فنجاحها يتطلب بيئة إقليمية مستقرة وقابلة للتنبؤ، فيما يمكن لأيّ تصعيد عسكري ممتد أن يتحول إلى تهديد مباشر لخطط التنمية، وثقة المستثمرين، وقدرة المملكة على جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

ومن هنا، انتقلت السياسة السعودية تدريجياً من مفهوم حماية الدولة إلى مفهوم أوسع هو حماية مشروع الدولة. فلم تعد الأولوية

مقتصرة على ردع الاعتداءات العسكرية وحماية الحدود، بل باتت تشمل حماية البيئة الاستثمارية، وتأمين الممرات البحرية، وضمان استقرار أسواق الطاقة، والحفاظ على صورة المملكة بوصفها مركزاً آمناً للأعمال والابتكار. وبذلك، لم يعد الأمن غاية مستقلة عن مسار التنمية، بل أصبح شرطاً أساسياً لاستدامة التحول الاقتصادي الذي يمثل أحد أكبر مشاريع إعادة بناء الدولة السعودية الحديثة.

وتتجلى هذه المعادلة في عدد من الأمثلة العملية؛ فاستهداف منشآت الطاقة لا يهدد عائدات النفط فحسب، وإنما يمكن أن يؤثر في قدرة المملكة على تمويل مشاريع التحول الكبرى، كما أن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر أو مضيق هرمز لا يقتصر أثره على التجارة الدولية، بل يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، ويضغط على سلاسل الإمداد، وينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية وجاذبية الاستثمار. ومن ثم، أصبح أمن الممرات البحرية جزءاً من أمن مشروع الدولة نفسه، وليس ملفاً أمنياً أو فنياً منفصلاً عن السياسة والاقتصاد والتنمية.

وعليه، فإن التحول في مفهوم الأمن السعودي لا يتمثل في الانتقال من الأمن العسكري إلى الأمن الاقتصادي فحسب، بل في إعادة تعريف وظيفة السياسة الخارجية ذاتها؛ كلما أصبح مشروع الدولة أكثر طموحاً وتشابكاً مع الاقتصاد العالمي، أصبح الحفاظ على الاستقرار الإقليمي جزءاً من استراتيجية حماية هذا المشروع واستدامته.

وقد انعكس هذا الإدراك الجديد للأمن على طريقة تعامل الرياض

مع الأزمات الإقليمية. فبدلاً من الانخراط في مواجهات مفتوحة ذات كلفة مرتفعة وعوائد محدودة، اتجهت المملكة إلى إدارة المخاطر وفق مبدأ تقليص التهديدات المباشرة التي يمكن أن تعطل مسار التنمية. ولم يكن الهدف إنهاء جميع الصراعات في المنطقة، وهو هدف يتجاوز قدرة أي دولة منفردة، وإنما احتواء تداعياتها ومنع انتقالها إلى الداخل السعودي، والحد من قدرتها على التأثير في المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الكبرى.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة عدد من التحركات السعودية خلال السنوات الأخيرة بوصفها أجزاءً من استراتيجية أوسع لحماية مشروع التحول الوطني. فالتهدئة مع إيران تسهم في خفض احتمالات استهداف البنية التحتية الحيوية، بينما يرتبط المسار السعودي في اليمن بأولوية تأمين الحدود الجنوبية وحماية أمن البحر الأحمر، في حين يعكس الانفتاح على العراق وسوريا محاولة للحد من الفراغات الإقليمية التي يمكن أن تتحول إلى مصادر تهديد غير مباشر. وفي جميع هذه الحالات، لم تعد الدبلوماسية بديلاً عن الأمن، بل أصبحت إحدى أدواته؛ إذ تُستخدم لخفض مصادر التهديد وتهيئة البيئة الإقليمية اللازمة لحماية الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

وفي هذا السياق، برز تصور أكثر اتساعاً للقوة السعودية؛ فلم تعد قوة المملكة تُقاس فقط بحجم الإنفاق الدفاعي أو مستويات قدراتها العسكرية، بل باتت ترتبط أيضاً بقدرتها على تحويل وزنها الاقتصادي وموقعها الجغرافي إلى أدوات تأثير سياسي واستراتيجي. فكلما

ازدادت أهمية المملكة في أسواق الطاقة، وسلاسل الإمداد، والاستثمارات الدولية، ارتفعت كلفة زعزعة استقرارها بالنسبة إلى الاقتصاد الإقليمي والعالمي. ومن هنا يتشكل نمط جديد من الردع السعودي، لا يقوم على موازين القوة العسكرية وحدها، وإنما على تشابك المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الذي يجعل استقرار المملكة مصلحةً أوسع من حدودها الوطنية.

بهذا المعنى، لم تعد السياسة الخارجية السعودية تُقاس فقط بقدرتها على ردع التهديدات، بل بمدى قدرتها على حماية الشروط الاستراتيجية التي يقوم عليها مشروع الدولة: اقتصاد متنوع، وممرات آمنة، وأسواق مستقرة، وبيئة إقليمية أكثر قابلية للتنبؤ. ومن هنا أُعيد تعريف الأمن القومي بوصفه منظومة متكاملة تتداخل فيها أدوات الردع والدبلوماسية والاقتصاد، بدلاً من التعامل معه باعتباره ملفاً عسكرياً منفصلاً عن بقية مكونات الدولة.

وتفسر هذه النقلة الاستراتيجية سبب عدم اكتفاء الرياض بالضمانات الأمنية التقليدية، وسعيها، في مرحلة لاحقة، إلى إعادة صياغة شراكاتها مع الولايات المتحدة على أساس **المصالح المتبادلة وتقاسم الأعباء والمنافع**، بدلاً من نموذج يقوم على الاعتماد الأحادي. فكلما اتسع مفهوم الأمن السعودي ليشمل حماية الاقتصاد والاستثمار والتنمية والاستقرار الإقليمي، أصبحت الشراكات الخارجية مطالبة بتوفير قيمة استراتيجية تتجاوز الحماية العسكرية المباشرة، لتشمل التكنولوجيا والاستثمار والطاقة والتعاون الاقتصادي والدبلوماسي.

ثانياً: إعادة صياغة الشراكة مع الولايات المتحدة: من الضمانة الأمنية إلى تقاطع المصالح الاستراتيجية

لم تنتهِ الشراكة السعودية-الأمريكية، لكنها لم تعد تعمل بالمنطق القديم نفسه. فما شهدته العلاقة خلال العقد الأخير لم يكن تفككاً للتحالف ولا تراجعاً خطياً في أهميته، بل انتقالاً من صيغة الاعتماد الأمني شبه الأحادي إلى علاقة أكثر تفاعلية، تُدار فيها المصالح المشتركة والاختلافات السياسية ضمن توازن جديد. ومن هنا، لا تكمن دلالة الخلافات حول إدارة الرئيس جو بايدن أو قرارات «أوبك+» في أنها كشفت نهاية التحالف، بل في أنها أظهرت أن الرياض باتت تتعامل مع واشنطن كشريك استراتيجي مهم، لا كمرجعية وحيدة لخياراتها الإقليمية والدولية.

لقد تأسست العلاقة بين الرياض وواشنطن منذ أربعينيات القرن الماضي على معادلة واضحة قوامها الطاقة مقابل الأمن، إذ وفرت الولايات المتحدة المظلة الأمنية للمملكة، في مقابل ضمان استقرار إمدادات النفط للأسواق العالمية. وقد أثبت هذا النموذج فاعليته لعقود طويلة، خصوصاً خلال الحرب الباردة وحرب الخليج، حين تلاقت المصالح الأمنية للطرفين بصورة شبه كاملة. غير أن التحولات التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ثم الغزو الأمريكي للعراق، وأخيراً انتقال مركز الثقل في الاستراتيجية الأمريكية نحو المحيطين الهندي والهادئ، أظهرت أن العلاقة لم تعد قادرة على الاستمرار بالصيغة ذاتها من دون مراجعة.

من المنظور السعودي، لم يتمثل التحدي في تراجع القدرات الأمريكية أو في فقدان الشراكة مع واشنطن أهميتها، بل في تغير أولويات السياسة الأمريكية نفسها. فقد أصبحت الولايات المتحدة أقل ميلاً إلى الانخراط العسكري المباشر في أزمت الشرق الأوسط، وأكثر تركيزاً على منافسة الصين وإدارة التحديات في أوروبا الشرقية والمحيط الهادئ. ومع أن هذا التحول لم يُنهِ الالتزامات الأمريكية تجاه أمن الخليج، فإنه خلق درجة أعلى من عدم اليقين بشأن سرعة الاستجابة للآزمات وحدود الانخراط الأمريكي فيها، وهو ما دفع الرياض إلى إعادة تقييم أدوات إدارة أمنها القومي.

وجاءت هجمات بقيق وخريص عام 2019 لتؤكد حدود الاعتماد على الضمانات الأمنية التقليدية، إذ أظهرت أن طبيعة التهديدات الجديدة—من المسيّرات والصواريخ الدقيقة إلى الحرب غير المتماثلة—تتطلب منظومة أكثر تنوعاً. ومنذ ذلك الحين، اتجه التفكير السعودي إلى تطوير القدرات الوطنية، وتوسيع الشراكات الدفاعية، وتقليل الاعتماد على أي طرف منفرد في إدارة التهديدات.

غير أن إعادة التقييم هذه لم تتحول إلى سياسة مواجهة مع الولايات المتحدة، بل إلى إعادة توزيع للأدوار داخل العلاقة الثنائية. فقد حافظت المملكة على تعاونها الوثيق مع واشنطن في مجالات الدفاع ومكافحة الإرهاب وأمن الملاحة والتنسيق الاستخباري، لكنها وسعت في الوقت ذاته نطاق حركتها السياسية والاقتصادية مع قوى دولية أخرى، وفي مقدمتها الصين وروسيا والهند والاتحاد الأوروبي. ولم يكن الهدف استبدال الشريك الأمريكي، بل بناء شبكة علاقات تقلل

كلفة الاعتماد الأحادي وتمنح الرياض قدرة أكبر على المناورة في بيئة دولية تتجه نحو التعددية القطبية.

ويبرز هذا التحول بوضوح في سياسة الطاقة. فخلال السنوات الأخيرة، رفضت المملكة التعامل مع إنتاج النفط بوصفه أداة تستجيب مباشرة للضغوط السياسية الدولية، وأصرت على إدارة قراراتها داخل إطار «أوبك+» وفق اعتبارات استقرار السوق العالمية وحماية مصالح المنتجين على المدى الطويل. وقد أظهر هذا السلوك أن الرياض باتت تنظر إلى النفط باعتباره أداة من أدوات السيادة الاقتصادية، لا مجرد ورقة ضمن إدارة العلاقة مع واشنطن. لذلك لم يكن الخلاف حول مستويات الإنتاج دليلاً على تراجع التحالف، بل مؤشراً على انتقال العلاقة من منطق التبعية إلى منطق التفاوض بين شريكين يمتلك كل منهما أولوياته الخاصة.

وفي الوقت ذاته، حافظت المملكة على إدراك واضح لأهمية الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الشريك الأمني الأكثر قدرة على توفير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ومنظومات الدفاع الجوي، والتعاون الاستخباري، والغطاء الاستراتيجي الذي يصعب تعويضه في المدى المنظور. ولهذا لم تتجه السياسة السعودية إلى فك الارتباط مع واشنطن، بل إلى إعادة موازنة العلاقة بحيث تصبح أكثر قدرة على استيعاب اختلاف المصالح من دون تقويض أسس الشراكة التاريخية.

وتتجلى هذه المقاربة أيضاً في تعامل الرياض مع ملفات المنطقة؛ فلم تعد المملكة تنظر إلى مواقفها تجاه اليمن أو العراق أو إيران بوصفها امتداداً مباشراً للرؤية الأمريكية، بل باتت تحدد سياساتها

انطلاقاً من حسابات المصلحة الوطنية السعودية أولاً، ثم تعمل على مواءمتها وتنسيقها مع شركائها الدوليين حيثما أمكن. ويُفسر ذلك قدرتها على الجمع بين استمرار التعاون الأمني الوثيق مع واشنطن، والانفتاح الدبلوماسي على طهران، وتوسيع الشراكة الاقتصادية مع بكين، والحفاظ على التنسيق النفطي مع موسكو، من دون أن ترى في هذه المسارات المتوازية تناقضاً استراتيجياً، بل باعتبارها أدوات متعددة لخدمة مصالحها الوطنية وتعزيز هامش حركتها في النظام الدولي.

وتتجلى حدود هذه التفاوضية وحدود الاستقلالية في آنٍ واحد في ملف التطبيع مع إسرائيل. فقد ربطت الرياض أي مسار للتطبيع بمقابل استراتيجي أمريكي واضح، يشمل ضمانات أمنية ملزمة، وتعاوناً نووياً مدنياً، ومساراً سياسياً للقضية الفلسطينية؛ وهو ما يجسد بوضوح انتقال العلاقة من منطق التبعية إلى منطق المقايضة. إلا أن حرب غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 أعادت ترتيب أولويات هذا المسار وأبطأت وتيرته، مؤكدةً أن هامش الحركة السعودي، على الرغم من اتساعه، يظل محكوماً ببيئة إقليمية لا تملك الرياض وحدها القدرة على التحكم في مساراتها. ويمكن قياس هذه التفاوضية من خلال مؤشرات مادية تتجاوز الخطاب السياسي، من بينها حجم صفقات التسليح وقيمتها ومآل الاعتراضات عليها في الكونغرس، ومسار التعاون النووي المدني، ولا سيما مسألة التخصيب المحلي، فضلاً عن قرار خفض الإنتاج في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وما أعقبه من توتر في العلاقات مع واشنطن.

وخلاصة القول إن التحالف السعودي-الأمريكي لم ينتهِ، لكنه فقد صيغته التقليدية. فلم تعد العلاقة تقوم على معادلة حماية أمريكية تقابلها استجابة سعودية شبه تلقائية، بل تحولت إلى شراكة تفاوضية بين طرفين يدرك كل منهما حاجة الآخر إليه، ويدرك في الوقت ذاته امتلاكه بدائل وهوامش أوسع للحركة. ولا تزال واشنطن شريكاً أمنياً لا غنى عنه بالنسبة إلى الرياض، إلا أن الأخيرة لم تعد تتعامل معها بوصفها المصدر الوحيد لأمنها أو البوصلة الوحيدة لسياستها الخارجية. ومن ثم، أصبح جوهر العلاقة الجديدة يتمثل في إدارة الاختلاف داخل إطار الشراكة، بدلاً من إنكار هذا الاختلاف أو تجاوزه باسم التحالف.

ثالثاً: العلاقة مع إيران: من سياسة الاحتواء إلى إدارة التنافس الإقليمي

لم يُنهِ استئناف العلاقات السعودية-الإيرانية في آذار/مارس 2023 التنافس بين الرياض وطهران، لكنه أعاد تشكيل طريقة إدارته. فالقضايا الجوهرية التي شكّلت أساس الخلاف لا تزال قائمة، وفي مقدمتها النفوذ الإقليمي، والبرامج الصاروخية، وأدوار الفاعلين المسلحين من غير الدول، وطبيعة الترتيبات الأمنية في الخليج. غير أن التحول الأبرز تمثل في انتقال الرياض من منطق المواجهة المفتوحة إلى نهج يقوم على ضبط التوتر وإدارة المخاطر، بما يحدّ من احتمالات الانزلاق إلى صدام واسع قد يهدد أمن المملكة ويؤثر في مسار مشروعها التنموي.

فعلى امتداد عقود، تعاملت المملكة مع السياسة الإقليمية الإيرانية بوصفها مشروعاً يسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوة في الخليج والمشرق العربي عبر بناء شبكات نفوذ داخل الدول الهشة. وقد انعكس هذا الإدراك في دعم سياسات الاحتواء، وتعزيز الشراكات الدفاعية مع الولايات المتحدة ودول الخليج، والانخراط في مواجهات غير مباشرة في أكثر من ساحة. غير أن التجربة العملية أظهرت أن الاحتواء، على الرغم من قدرته على الحد من بعض التحركات الإيرانية، لم ينجح في تقليص نفوذ طهران بصورة مستدامة، كما فرض على المملكة أعباءً أمنية واقتصادية متزايدة، خصوصاً مع تطور قدرات الفاعلين المسلحين على استهداف العمق السعودي.

ومن هنا بدأت الرياض مراجعة أدواتها، لا انطلاقاً من افتراض تغير جوهري في السلوك الإيراني، بل من قراءة أكثر واقعية لطبيعة البيئة الإقليمية. فقد خلصت القيادة السعودية إلى أن استمرار إدارة العلاقة مع إيران بمنطق الصدام المفتوح يبقي المنطقة في حالة استنزاف دائم، وهو ما يتعارض مع متطلبات مشروع التحول الوطني ورؤية المملكة 2030. لذلك لم يكن الهدف من إعادة العلاقات الدبلوماسية بناء شراكة استراتيجية مع طهران، بل إنشاء قنوات اتصال تقلل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، وتتيح إدارة الأزمات قبل تحولها إلى صدامات عسكرية أوسع.

وقد زاد مسار التصعيد العسكري بين عامي 2025 و2026 من وجاهة هذه المراجعة. فبعد سنوات من التوتر منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي عام 2018، أظهرت المواجهات المباشرة وغير المباشرة

بين واشنطن وطهران، وما رافقها من ضربات محدودة وردود صاروخية وبالطائرات المسيّرة، أن أي صدام واسع في الخليج لا يبقى محصوراً بين طرفيه. ومن منظور سعودي، تكمن خطورة هذا المسار في قدرته على التأثير سريعاً في أمن الخليج، وحرية الملاحة، وأسواق الطاقة، والمشاريع الاقتصادية المرتبطة برؤية 2030.

بهذا المعنى، انتقلت السياسة السعودية من محاولة **تغيير السلوك الإيراني عبر الضغوط** إلى محاولة **احتواء آثار السلوك الإيراني عبر إدارة التنافس**. وهذا تحول بالغ الأهمية، إذ لم تعد الرياض تربط استقرارها الداخلي بتحقيق تغير جذري في السياسة الخارجية الإيرانية، وإنما سعت إلى تقليل قدرة هذا السلوك على التأثير في أمنها الوطني ومشروعاتها التنموية. ومن ثم أصبح معيار نجاح السياسة السعودية لا يتمثل في تراجع النفوذ الإيراني بحد ذاته، بل في تقليص انعكاساته على أمن المملكة واستقرارها الاقتصادي.

ويفسر هذا التحول أيضاً طبيعة الموقف السعودي من التفاهات الأمريكية-الإيرانية المتعلقة بأمن الملاحة أو بالملف النووي. فالرياض لا تعارض أي تفاهم يخفّض احتمالات التصعيد أو يحمي الممرات البحرية، لكنها لا تنظر إليه بوصفه معالجة شاملة لمصادر التهديد. فحتى عندما تُطرح أطر أولية للتهدئة أو مسارات تفاوض حول الملاحة والبرنامج النووي والعقوبات، فإنها لا تُنهي الخلاف بقدر ما تنقله من ساحة التصعيد إلى طاولة التفاوض. ومن منظور سعودي، لا يكتمل أي ترتيب أمني إذا لم يتناول الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وأدوار الفاعلين المسلحين الذين يمتلكون قدرة على التأثير في أمن

الدول العربية واستقرارها.

ومن هنا، فإن الترحيب السعودي بمسارات التهدئة لم يكن تعبيراً عن تبدل في تقييمها للسياسة الإقليمية الإيرانية، بل عن إدراك بأن خفض التصعيد يوفر مساحة ضرورية لمعالجة الملفات الأكثر تعقيداً عبر الحوار والدبلوماسية. فالمملكة ترى أن الاستقرار الحقيقي لا يتحقق من خلال الاتفاقات الثنائية بين القوى الكبرى وحدها، وإنما من خلال بناء ترتيبات أمنية إقليمية تراعي مصالح جميع دول الخليج، وتحترم سيادة الدول العربية، وتحد من استخدام الساحات الإقليمية مسارح للصراعات بالوكالة.

وفي هذا السياق، يبرز تمييز سعودي مهم بين إدارة العلاقة مع الدولة الإيرانية وإدارة النفوذ الإيراني في الإقليم. فاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران لم يغيّر من مقاربة المملكة تجاه اليمن أو العراق أو لبنان، بل على العكس، دفعها إلى تكثيف حضورها السياسي والاقتصادي في هذه الساحات، انطلاقاً من قناعة بأن معالجة النفوذ الإيراني لا تتم عبر القطيعة مع إيران وحدها، وإنما عبر تعزيز قدرة الدول العربية نفسها على استعادة وظائفها السيادية ومؤسساتها الوطنية.

ولهذا، فإن السياسة السعودية تجاه إيران أصبحت تقوم على مسارين متوازيين: الأول، الحفاظ على قنوات الحوار السياسي لتقليل احتمالات التصعيد العسكري وإدارة الأزمات بصورة مباشرة؛ والثاني، الاستمرار في بناء توازنات إقليمية عبر دعم استقرار الدول العربية،

وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتطوير الشراكات الأمنية، بما يحد تدريجياً من تأثير الفراغات السياسية التي استفادت منها طهران خلال العقود الماضية.

والخلاصة أن الانفتاح السعودي على إيران لا يعني انتقالاً من الخصومة إلى الشراكة، ولا قبولاً بالنفوذ الإيراني في الإقليم، بل إعادة تعريف لأدوات المنافسة نفسها. فالسعودية لا تراهن على تغيير إيران جذرياً، بل على تقليل قدرة السلوك الإيراني على تعطيل أمنها ومشروعها الوطني. ومن هنا تجمع الرياض بين الحوار والردع، وبين التهدئة وتعزيز الشراكات العربية، بحيث تصبح العلاقة مع طهران جزءاً من استراتيجية أوسع لحماية التحول السعودي وخفض كلفة الصراعات، لا بديلاً عن متطلبات الأمن القومي أو الدور القيادي للمملكة في الإقليم.

رابعاً: الساحات الإقليمية الثلاث: أداة مختلفة لكل بيئة

لم تعد الرياض تنظر إلى اليمن والعراق ولبنان كساحات متشابهة في صراع واحد مع إيران، بل كبيئات مختلفة تتطلب أدوات مختلفة. فاليمن يرتبط مباشرة بالأمن الحدودي والبحر الأحمر، والعراق يمثل مجالاً لإعادة التوازن عبر الاقتصاد والمؤسسات، أما لبنان فيكشف حدود أي سياسة لا تستند إلى دولة قادرة على احتكار القرار السيادي. ومن هنا، انتقلت السياسة السعودية من منطق المقاربة الواحدة إلى منطق تكييف الأداة مع طبيعة كل ساحة.

ولا يعكس هذا التحول تخفيفاً للاهتمام السعودي بهذه الساحات، بل انتقالاً من منطق المواجهة الشاملة إلى منطق إدارة مراكز الثقل داخل كل دولة. فقد أثبتت التجربة أن النفوذ الخارجي يتمدد حيث تضعف المؤسسات وتتعلم الانقسامات، ولذلك أصبح هدف السياسة السعودية تقوية عناصر الاستقرار الوطني، بما يقلص تدريجياً الحاجة إلى الفاعلين الخارجيين. وتتضح هذه المقاربة في اليمن كملف أممي حدودي، والعراق كمجال جيو اقتصادي لإعادة التوازن، ولبنان كاختبار لفكرة الدولة نفسها.

اليمن: التفاوض بوصفه أداة لإعادة تعريف الأمن الحدودي

يمثل اليمن الساحة الأكثر ارتباطاً بالأمن القومي السعودي، ليس فقط بفعل الحدود المشتركة التي تمتد لأكثر من ألف وثلاثمائة كيلومتر، وإنما أيضاً لارتباطه المباشر بأمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهما ممران حيويان للتجارة العالمية ولمشروعات المملكة الاقتصادية على ساحل البحر الأحمر.

وقد أظهرت سنوات الحرب أن المكاسب العسكرية، مهما بلغ حجمها، لا تضمن بالضرورة تحقيق استقرار سياسي مستدام. كما كشفت أن استمرار العمليات العسكرية يفرض أعباءً متزايدة على الاقتصاد السعودي، ويؤخر تنفيذ مشروعات استراتيجية تتطلب بيئة إقليمية مستقرة.

ومن هذا المنطلق، أعادت الرياض صياغة مقاربتها لليمن انطلاقاً من مفهوم أكثر اتساعاً للأمن الحدودي، يقوم على أن حماية الحدود لا تتحقق بالاستمرار في الحرب بقدر ما تتحقق من خلال بناء ترتيبات سياسية وأمنية تحدّ من احتمالات تجددتها. وفي هذا السياق، انخرطت المملكة في حوار مباشر مع حركة «أنصار الله»، لا باعتبارها شريكاً سياسياً، وإنما باعتبارها طرفاً مؤثراً في معادلة الأمن على الحدود الجنوبية.

ولم يأتِ هذا الحوار في فراغ تفاوضي، بل جرى ضمن مسار متعدد الوسطاء والمحطات، شمل الوساطة العُمانية، والهدنة التي رعتها الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2022 وما أعقبها من تمديدات وتفاهات، وزيارة الوفد السعودي إلى صنعاء في نيسان/أبريل 2023، وصولاً إلى خارطة الطريق المعلنة في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتكتسب الإشارة إلى هذه المحطات أهمية تحليلية؛ لأن الحوار السعودي المباشر لم يكن بديلاً عن المسار الأممي، وإنما شكّل مساراً موازياً تقاطع معه في هدف تثبيت وقف إطلاق النار وتعزيز أمن الحدود والحد من احتمالات التصعيد.

ولا تكمن أهمية هذا التحول في المفاوضات بحد ذاتها، بقدر ما تكمن في إعادة تعريف وظيفتها؛ إذ أصبحت أداة لحماية الأمن القومي السعودي، لا مجرد وسيلة لإنهاء النزاع اليمني. ولذلك، ركزت الرياض على تثبيت وقف إطلاق النار، وضمان أمن الحدود، وحماية الملاحة في البحر الأحمر، مع إبقاء المجال مفتوحاً أمام تسوية سياسية يقودها

اليمنيون أنفسهم.

وبذلك، انتقلت المملكة من محاولة **حسم الصراع** إلى السعي إلى **إدارته بما يحول دون انتقال مخاطره إلى الداخل السعودي**، في تحول يعكس أولوية حماية مشروع التنمية الوطني على منطق الانتصار العسكري التقليدي.

غير أن اختبار هذه المقاربة في ضوء الوقائع المضادة يظل ضرورياً للحكم على مدى فاعليتها. فإذا كان التفاوض يهدف إلى تحييد التهديد وتأمين الملاحة، فإن اضطراب البحر الأحمر منذ أواخر عام 2023 يكشف أن تحييد التهديد على الحدود البرية لا يعني بالضرورة تحييده في المجال البحري، وأن أمن الممرات البحرية يظل رهيناً بمتغيرات إقليمية تتجاوز نطاق الثنائية السعودية-اليمنية. ومن ثم، فإن تقييم نجاح إعادة تعريف الأمن الحدودي ينبغي ألا يستند إلى الأحكام الوصفية وحدها، بل إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس، من بينها عدد الهجمات العابرة للحدود قبل الهدنة وبعدها، وكلفة العمليات العسكرية على الموازنة السعودية، وحجم حركة الملاحة عبر باب المندب، والتغير في كلفة التأمين البحري.

العراق: الجيواقتصاد بوصفه أداة لاستعادة التوازن العربي

إذا كان اليمن يمثل التحدي الأمني المباشر للمملكة، فإن العراق يمثل تحدياً أكثر تعقيداً على المستوى الجيوسياسي. فمنذ عام 2003، تحولت الساحة العراقية إلى مجال لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، فيما أتاح ضعف مؤسسات الدولة واتساع الانقسام

السياسي لإيران بناء شبكة واسعة من النفوذ داخل مؤسسات الدولة والأحزاب وبعض الفصائل المسلحة.

غير أن المقاربة السعودية الجديدة انطلقت من فرضية مختلفة، مفادها أن النفوذ الإيراني في العراق لا يرتبط بالروابط المذهبية وحدها، بل يستند أيضاً إلى غياب البدائل الاقتصادية العربية وضعف الانخراط الخليجي في إعادة بناء الاقتصاد العراقي. ومن ثم، فإن موازنة هذا النفوذ لا يمكن أن تتحقق عبر الاستقطاب السياسي أو الخطاب الطائفي، وإنما من خلال تقديم نموذج بديل يقوم على المصالح الاقتصادية المشتركة، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتوسيع نطاق الترابط الاقتصادي العربي-العراقي.

على أن تفسير النفوذ الإيراني في العراق بعامل واحد، سواء أكان اقتصادياً أم مذهبياً، لا يستوفي شروط التحليل البنيوي؛ إذ يتشكل هذا النفوذ من تفاعل متغيرات متعددة متفاوتة الوزن، تشمل بنية نظام ما بعد عام 2003 وما أفرزه توزيع السلطة من تعدد في الفاعلين ومراكز القرار؛ والبُعد المؤسسي-الأمني الذي ترسخ بعد عام 2014 مع تشكيل هيئة الحشد الشعبي وإقرار قانونها عام 2016؛ والحدود المشتركة الممتدة لنحو 1450 كيلومتراً وما تشهده من تبادل رسمي وغير رسمي؛ فضلاً عن اعتماد العراق على الغاز والكهرباء الإيرانيين وما يرتبه ذلك من درجة من الارتهان في البنية التحتية للطاقة. كما تشمل هذه المتغيرات الروابط الدينية وحركة الزيارات والسياحة الدينية، وشبكات العلاقات الحزبية والشخصية

الممتدة إلى مرحلة ما قبل عام 2003. ولا يكتمل هذا التفسير من دون الإقرار بأن القطيعة الدبلوماسية العربية والخليجية شبه الكاملة مع بغداد بين عامي 2003 و2015 لم تكن مجرد غياب عن الساحة، بل أسهمت في إنتاج الفراغ الذي جرى ملؤه لاحقاً. وبذلك، يصبح غياب البدائل الاقتصادية العربية شرطاً مساعداً ومهماً في تفسير اتساع النفوذ الإيراني، لا سبباً وحيداً له.

ولهذا السبب، اتجهت الرياض إلى إعادة بناء علاقتها مع بغداد عبر أدوات الجيواقتصاد، فجاء افتتاح منفذ عرعر، وإنشاء مجلس التنسيق السعودي-العراقي، ومشروعات الربط الكهربائي، وتشجيع الاستثمارات الزراعية والصناعية، ضمن مقاربة ترى أن تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العراق ومحيطه العربي يمكن أن يمثل استثماراً استراتيجياً في استقرار الدولة العراقية وتعزيز قدرتها على تنويع شراكاتها الاقتصادية.

ويقتضي التقييم العلمي لهذه الأدوات وضعها في سياقها الزمني وقياس مآلاتها الفعلية. فقد أنشئ مجلس التنسيق السعودي-العراقي عام 2017 عقب زيارات متبادلة رفيعة المستوى، وأُعيد فتح منفذ عرعر أمام الحركة التجارية عام 2020، بعد إغلاق استمر منذ عام 1990، فيما ظل مشروع الربط الكهربائي الخليجي-العراقي متعثراً لسنوات بين مرحلتي التوقيع والتنفيذ. ومن ثم، فإن الاختبار الحاسم لفرضية الجيواقتصاد بوصفه أداة لإعادة التوازن لا يكمن في حجم المبادرات المعلنة، بل في نتائجها القابلة للقياس، ولا سيما

حجم التبادل التجاري السعودي-العراقي مقارنةً بالتبادل التجاري للعراق مع إيران وتركيا، ونسبة الاستثمارات السعودية المنفذة إلى الاستثمارات المعلنة، وحصة كل مصدر في واردات العراق من الطاقة والكهرباء. ومن دون هذه المؤشرات، تبقى الأدوات موصوفة أكثر منها مقيّمة، وتظل فرضية الجيواقتصاد غير قابلة للاختبار بصورة كافية.

وتتميز هذه المقاربة بأنها لا تستهدف إقصاء إيران من العراق، وهو هدف غير واقعي في ضوء التشابكات التاريخية والجغرافية العميقة بين البلدين، وإنما تسعى إلى توسيع هامش القرار العراقي عبر توفير خيارات اقتصادية وسياسية متعددة، بما يمنح بغداد قدرة أكبر على إدارة علاقاتها الخارجية وفق منطق المصلحة الوطنية، بدلاً من الارتهان لمحور واحد.

ويستدعي هذا الطرح إدماج الفاعل العراقي نفسه في معادلة التحليل، لا بوصفه ساحة تُدار من الخارج، وإنما باعتباره دولة تمتلك حساباتها وتوازناتها الداخلية وقرارها السيادي. فالانفتاح السعودي، مهما اتسع نطاقه، يظل رهيناً بقدرة بغداد على توظيفه ضمن سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ عدم الارتهان لأي محور، وعلى قدرتها في الوقت نفسه على تحويل الفرص الاقتصادية المتاحة إلى مؤسسات فاعلة وشراكات وعقود قابلة للتنفيذ. ومن هذه الزاوية، فإن الإدراك الرسمي العراقي للدور السعودي، ومصصلحة العراق في الانتقال من كونه ساحة للتنافس الإقليمي إلى نقطة توازن والتقاء بين طهران والرياض، يمثلان متغيرين تفسيريّين مستقلين لا يمكن

إغفالهما في أي قراءة للعلاقات العراقية-السعودية.

ومن هنا، لا يمثل الجيواقتصاد بالنسبة إلى الرياض مجرد سياسة استثمارية أو أداة لتنمية العلاقات التجارية، بل يشكل وسيلة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بصورة تدريجية، من دون الانخراط في صراعات مباشرة أو استنزافية. غير أن فاعلية هذه الأداة تظل مشروطة بقدرة الدولة العراقية على تحويل التعاون الاقتصادي إلى مؤسسات مستقرة ومصالح متشابكة تتجاوز الانقسامات السياسية؛ فالاستثمار، مهما اتسع نطاقه، لا يستطيع بمفرده معالجة اختلالات النفوذ أو إعادة توزيعها إذا ظلت مؤسسات الدولة ضعيفة أو خاضعة لتوازنات قسرية.

لبنان: دعم الدولة لا موازنة الأطراف

تختلف الحالة اللبنانية عن اليمن والعراق؛ إذ لا تكمن المعضلة الأساسية في غياب قنوات الحوار أو ضعف العلاقات الثنائية، وإنما في اختلال بنيوي داخل الدولة نفسها، حيث تتداخل المؤسسات الدستورية مع مراكز قوة تمتلك قدرات عسكرية وسياسية مستقلة عن السلطة الرسمية. وفي ظل هذا الواقع، خلصت الرياض إلى أن العودة إلى نمط الدعم المالي التقليدي لن تسهم في معالجة جذور الأزمة، بل قد تؤدي إلى إطالة أمد الاختلالات القائمة.

ومن هذا المنطلق، تبنت المملكة مقاربة تقوم على دعم الدولة لا موازنة الأطراف. فلم يعد الانخراط السعودي في لبنان يُقاس بحجم

المساعدات أو الودائع المالية، بقدر ما يُقاس بقدرة المؤسسات اللبنانية على تنفيذ إصلاحات تستعيد للدولة وظائفها الأساسية، وتعزز استقلال قرارها السياسي والأمني.

ولهذا، ربطت الرياض أي انخراط اقتصادي مستقبلي بجملة من الشروط، في مقدمتها الإصلاح المالي والإداري، وتعزيز سلطة المؤسسات الدستورية، والالتزام بالقرارات الدولية، بما يضمن أن يتحول الدعم الخارجي إلى رافعة لإعادة بناء الدولة، لا إلى وسيلة لإدارة الأزمة بصورة مؤقتة.

وتكشف هذه السياسة عن تحول واضح في فلسفة العمل السعودي؛ فبدلاً من الانخراط في المنافسة اليومية بين القوى السياسية اللبنانية أو السعي إلى موازنة نفوذ طرف بآخر، اختارت المملكة الاستثمار في شروط استعادة الدولة نفسها، انطلاقاً من أن الدولة القادرة على أداء وظائفها وممارسة سيادتها تمثل الضامن الأكثر استدامة لاستقرار لبنان على المدى الطويل.

استراتيجية واحدة: أدوات متعددة

على الرغم من اختلاف السياسات السعودية تجاه اليمن والعراق ولبنان، فإنها تنطلق من رؤية استراتيجية مشتركة قوامها تكييف الأداة مع طبيعة البيئة. ففي اليمن، تمثلت الأولوية في تحييد التهديد الأمني عبر التفاوض؛ وفي العراق، في توسيع هامش استقلال القرار الوطني من خلال التكامل الاقتصادي؛ أما في لبنان، فتركزت على

إعادة الاعتبار إلى الدولة عبر ربط الدعم بالإصلاح المؤسسي.

وتكشف هذه المقاربة أن الرياض لم تعد تمارس نفوذها في الدول العربية بالدرجة نفسها من خلال الأدوات الصلبة والمباشرة، وإنما تتجه نحو بناء نفوذ أكثر بنيوية، يقوم على دعم دول عربية أكثر قدرة على إنتاج الاستقرار والحفاظ عليه. فالقوة السعودية، في هذا السياق، لا تُمارس عبر مزاحمة الفاعلين الآخرين داخل كل ساحة، بقدر ما تُمارس عبر دعم الشروط التي تجعل الدولة الوطنية أقل هشاشة وأقل قابلية للاختراق. ومن ثم، تصبح الدبلوماسية والاستثمار والتكامل الاقتصادي والإصلاح المؤسسي أدوات مترابطة ضمن استراتيجية أوسع، يتمثل هدفها النهائي في بناء بيئة إقليمية أكثر استقراراً وقدرة على دعم التحول الاقتصادي الذي تقوده المملكة.

ويقتضي الضبط المفاهيمي هنا التمييز بين ثلاثة مستويات لا ينبغي الخلط بينها: النفوذ (Influence)، بوصفه القدرة على التأثير في قرارات الآخرين؛ والهيمنة (Hegemony)، بوصفها القدرة على فرض قواعد اللعبة أو تحديد إطارها العام؛ والقوة البنيوية (Structural Power)، بالمعنى الذي طورته سوزان سترينج، أي القدرة على تشكيل الأطر والهيكل التي تُتخذ ضمنها قرارات الآخرين في مجالات الأمن والإنتاج والتمويل والمعرفة. ووفق هذا التمييز، فإن السلوك السعودي محل التحليل يقترب من المستوى الثالث؛ فهو لا يتخلّى عن النفوذ، وإنما يعيد توظيفه عبر الانتقال من مزاحمة الفاعلين داخل الساحات إلى التأثير في الشروط البنيوية التي تحكم استقرارها ومساراتها.

خامساً: السعودية وإعادة تشكيل النظام الإقليمي: من منطق المحاور إلى هندسة شبكات المصالح

لا يقتصر التحول السعودي على إدارة الأزمات، بل يسعى إلى تغيير قواعد اللعبة الإقليمية، من منطق المحاور إلى منطق المصالح. فالعلاقات مع واشنطن وطهران، والانفتاح على القوى الكبرى، والتحرك في الساحات العربية، ليست مسارات منفصلة، بل أجزاء من مشروع أوسع لإعادة تعريف الدور السعودي في شرق أوسط لم تعد تحكمه التحالفات الصلبة وحدها، بل شبكات الاقتصاد، والطاقة، والممرات، والتكامل.

فالنظام الإقليمي العربي ظل لعقود محكوماً بمنطق التوازنات العسكرية والمحاور المتنافسة، حيث تحولت أزمات كثيرة إلى صراعات بالوكالة، وتراجعت مشاريع التكامل الاقتصادي لمصلحة سياسات الردع والاحتواء. وقد أنتج هذا النموذج دولاً أكثر هشاشة، وتنمية أبطأ، وثقة سياسية أقل بين أطراف المنطقة.

وفي المقابل، تشير السياسة السعودية خلال السنوات الأخيرة إلى محاولة الانتقال نحو نموذج مختلف يقوم على تقليص مساحة الصراع وتوسيع مساحة الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ويستند هذا التحول إلى فرضية عملية مفادها أن الدول التي ترتبط بمشاريع استثمارية وممرات تجارية وبنى تحتية مشتركة تصبح أقل ميلاً إلى الانخراط في صراعات مفتوحة، لأن كلفة الصراع تصبح أعلى من العائد السياسي المتوقع منه.

ولهذا، لا تستخدم السعودية الاقتصاد كملحق للدبلوماسية، بل كأداة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية. فمشاريع الربط الكهربائي مع العراق، وتطوير البحر الأحمر، والاستثمار في الموانئ وسلاسل الإمداد، وممرات الربط بين آسيا وأوروبا عبر الخليج، كلها تعكس تصوراً يرى أن بناء المصالح المشتركة يمكن أن يخفف الاستقطاب، ويمنح المملكة نفوذاً أكثر استدامة من النفوذ القائم على المحاور وحدها.

ومن هذه الزاوية، لا تمثل حرية الملاحة في هرمز والبحر الأحمر مسألة فنية تخص أسواق الطاقة وحدها، بل ركيزة في تصور سعودي أوسع للأمن الإقليمي. فكلما أصبحت التجارة والطاقة والممرات جزءاً من شبكة مصالح مترابطة، تراجعت جاذبية الإغلاق والتعصيد بوصفهما أدوات ضغط، وارتفعت كلفة تعطيل الاستقرار على جميع الأطراف. لذلك تميل الرياض إلى دعم ترتيبات تقلل عسكرة الممرات وتضمن تدفق التجارة، لأنها ترى في أمن الممرات شرطاً لازماً لهندسة المصالح، لا مجرد ملف أمني طارئ.

ومن هذا المنطلق، لم تعد الرياض تنظر إلى نفوذها الإقليمي بوصفه امتداداً لحجمها العسكري أو لقدرتها على قيادة التحالفات التقليدية فحسب، وإنما بوصفه نتاجاً لقدرتها على إنتاج المصالح المشتركة. فالدولة التي تصبح شريكاً رئيساً في التجارة والاستثمار والطاقة والتمويل تمتلك أدوات تأثير أكثر استدامة من تلك التي تعتمد حصراً على الردع أو التحالفات العسكرية. وهذه المقاربة تمنح المملكة قدرة أكبر على بناء نفوذ طويل الأمد، لأنه يستند إلى المصالح المتبادلة لا إلى الاصطفافات المؤقتة.



ويفسر ذلك أيضاً اتساع نطاق الدبلوماسية السعودية خلال السنوات الأخيرة. فقد تحولت المملكة إلى منصة للحوار والوساطة واستضافة القمم والمفاوضات، ليس بوصفها بديلاً عن أدوات القوة التقليدية، وإنما باعتبارها امتداداً لها. فالوساطة الناجحة تعزز المكانة السياسية للدولة، وتمنحها قدرة أكبر على التأثير في صياغة الترتيبات الإقليمية، كما أنها ترفع من قيمتها لدى القوى الدولية التي تبحث عن شركاء قادرين على إنتاج الاستقرار، لا الاكتفاء بإدارة الأزمات.

غير أن هذا المشروع يواجه قيوداً حقيقية؛ فهشاشة مؤسسات الدولة في عدد من البلدان، واستمرار النزاعات المسلحة، وتداخل أدوار الفاعلين من غير الدول، والتنافس بين القوى الكبرى، كلها عوامل قد تعيد الإقليم إلى منطق الردع عند كل أزمة كبرى. لذلك، لا يعتمد نجاح المقاربة السعودية على قدرة الرياض وحدها، بل على مدى استعداد القوى الإقليمية والدولية للانتقال من إدارة الصراع إلى إدارة المصالح.

ومع ذلك، فإن ما تحقق حتى الآن يشير إلى تحول ملموس في طبيعة الدور السعودي. فقد أصبحت المملكة قادرة على الجمع بين استمرار شراكاتها الأمنية مع الولايات المتحدة، والحفاظ على قنوات الحوار مع إيران، وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين، والتنسيق النفطي مع روسيا، والانخراط في مبادرات عربية وإقليمية متعددة، من دون أن تتحول إلى جزء من محور مغلق. وهذه القدرة على إدارة علاقات متوازية مع أطراف متنافسة تعكس نضجاً في إدارة السياسة

الخارجية، كما تعزز مكانة المملكة بوصفها قوة موازنة أكثر من كونها طرفاً في الاستقطاب.

على أن تحويل هذا التقدير من حكم وصفي إلى نتيجة قابلة للاختبار يستلزم مؤشرات أداء محددة، أبرزها: عدد الهجمات على البنى التحتية الحيوية سنوياً قبل عام 2023 وبعده؛ وكلفة التأمين البحري وأقساط المخاطر في الخليج والبحر الأحمر؛ وصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى بلوغه مستهدفات رؤية 2030؛ ونسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي؛ وعدد الوساطات السعودية التي أفضت إلى اتفاقات نافذة، لا إلى إعلانات نوايا. ويقتضي المعيار العلمي كذلك تحديد شروط الدحض صراحةً، أي بيان ما الذي سيُعدّ دليلاً على إخفاق مقارنة القوة الموازنة: عودة الاستهداف المباشر للعمق السعودي، أو انكفاء الاستثمار الأجنبي، أو اضطراب الرياض إلى الاصطفاف الكامل في أزمة كبرى؛ فالفرضية التي لا يمكن تصور دليل ينقضها تخرج من دائرة العلم إلى دائرة التقدير.

وبذلك، فإن التحول السعودي لا يعيد ترتيب أولويات السياسة الخارجية فحسب، بل يعيد تعريف معنى القيادة الإقليمية. فبدلاً من قيادة المحاور أو إدارة شبكات الصراع، تسعى المملكة إلى إنتاج منافع عامة للإقليم: أمن الطاقة، وحماية الممرات، والترابط الاقتصادي، واستقرار الدول العربية. وإذا ترسخت هذه المقاربة، فسيصبح النفوذ الإقليمي مرتبطاً بقدرة الدولة على بناء المصالح لا بإدامة الاستقطاب؛ فمن ينجح في بناء المصالح لا يحتاج دائماً إلى قيادة المحاور.

الخاتمة

تخلص هذه الورقة إلى أن التحول في السياسة السعودية يتجاوز مجرد إعادة التوضع بين واشنطن وطهران، ليعكس انتقالاً أعمق نحو سياسة خارجية تُقاس فاعليتها بقدرتها على حماية مشروع الدولة ومصالحها طويلة الأمد. فلم تعد الأولوية تحقيق مكاسب ظرفية في صراع النفوذ، بقدر ما أصبحت تقليل كلفة الاضطرابات الإقليمية على الأمن والتنمية، من خلال حماية الطاقة والممرات، وتعزيز ثقة الأسواق، وجذب الاستثمار، والحيلولة دون تحول أزمات المنطقة إلى أعباء مباشرة على مسار رؤية 2030.

وانطلاقاً من ذلك، تبدو أولويات السياسة السعودية أكثر وضوحاً: الحفاظ على شراكة أمنية مع الولايات المتحدة من دون الوقوع في الاعتماد الأحادي؛ وإدارة التهدة مع إيران من دون التخلي عن أدوات الردع؛ وتوسيع الانفتاح الاقتصادي والربط الإقليمي بما يسهم في تقوية الدول العربية، لا في مجرد توسيع النفوذ السعودي داخلها. وبهذا المعنى، لا تمثل الدبلوماسية السعودية غطاءً للتراجع عن الدور الإقليمي، بل أصبحت أداة لإدارة المخاطر، وبناء المصالح، وتشكيل بيئة إقليمية أكثر ملاءمة للاستقرار.

غير أن اختبار هذه المقاربة سيبقى مرتبطاً بقدرتها على التعامل مع حدودها ومفارقاتها: بين التهدة والهشاشة، والانفتاح والتنازل، وتنويع الشراكات واحتمال تشتت البوصلة الاستراتيجية. فقد أظهر تصعيد عامي 2025 و2026 أن الهدن قد تنجح في وقف الضربات

الكبرى، لكنها لا تكفي وحدها لبناء نظام أمني مستقر؛ فهي تخفف حدة الصراع، لكنها لا تعالج بالضرورة مصادره الأساسية، من أمن الملاحة والأمن الإقليمي إلى الملف النووي وأدوار الفاعلين المسلحين.

وعليه، فإن مفهوم **القوة الموازنة** لا يعني الحياد بين الخصوم، ولا الوقوف على مسافة واحدة منهم، بل امتلاك القدرة على إدارة التنافس بينهم بما يوسع هامش القرار الوطني ويحمي المصالح السعودية. ومن ثم، لم تعد القضية بالنسبة إلى الرياض مجرد حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وإنما حماية مشروع الدولة ذاته من تداعيات إقليم مضطرب، عبر بناء شبكة من الشراكات والمصالح والقدرات التي تجعل الاستقرار شرطاً للتنمية، والتنمية أداة لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن إجمال نتائج هذه الدراسة في أربع نتائج مترابطة. أولاً، أن إعادة تعريف الأمن القومي السعودي انتقلت من حماية الدولة إلى حماية مشروع الدولة، وأن الأمن الاقتصادي أصبح متغيراً مستقلاً لا نتيجة تابعة. ثانياً، أن الشراكة مع واشنطن انتقلت من الاعتماد الأحادي إلى المقايضة التفاوضية، وأن ملفات التطبيع وصفقات التسليح والتعاون النووي تمثل المؤشرات المادية لاختبار هذه النتيجة. ثالثاً، أن التهدة مع طهران أعادت تعريف أدوات المنافسة لا نتائجها، وأن معيار نجاحها يتمثل في انخفاض كلفة التهديد، لا في تراجع النفوذ الإيراني بحد ذاته. رابعاً، أن أدوات التعامل مع الساحات العربية الثلاث تباينت بتباين البيئات، غير أن فاعليتها تظل

مشروطة بقدرة الدولة الوطنية في كل ساحة على استيعاب هذه الأدوات وتحويلها إلى مؤسسات.

وبناءً على هذه النتائج، تتحقق الفرضية الرئيسة للدراسة تحققاً جزئياً لا كلياً؛ فالانتقال إلى وضع **القوة الموازنة** ثابت على مستوى التوجه وأدوات السياسة الخارجية، لكنه غير مكتمل على مستوى النتائج البنيوية، لأن الرياض ما تزال تعتمد على المظلة الأمنية الأمريكية في الردع عالي الكلفة، ولأن استقرار الإقليم ليس متغيراً خاضعاً لقرارها المنفرد.

وتفتح هذه النتائج المجال أمام ثلاثة سيناريوهات. الأول، وهو السيناريو الأساسي، يربح استمرار إدارة التنافس من دون تسوية شاملة، ومؤشره الإنذاري استمرار قنوات الاتصال مع طهران بالتزامن مع تجدد الحوادث المحدودة. والثاني، وهو السيناريو التفاؤلي، يفترض تبلور ترتيبات أمنية إقليمية تشمل الملاحاة والصواريخ وأدوار الفاعلين المسلحين، ومؤشره انتقال التفاهات من المستوى الثنائي إلى المستوى الإقليمي. أما الثالث، وهو السيناريو التشاؤمي، فيفترض انهيار التهدة وعودة استهداف البنى التحتية، ومؤشره ارتفاع أقساط التأمين البحري وتراجع تدفقات الاستثمار.

وتخلص الدراسة إلى عدد من التوصيات العملية، أبرزها: بناء منظومة مؤشرات كمية لقياس أداء السياسة الخارجية بدلاً من الاكتفاء بالتوصيف؛ وإدراج ملف التطبيع والبعد الإسرائيلي في أي تحليل للعلاقة مع واشنطن؛ وتوسيع أدوات الجيواقتصاد في العراق من مستوى الإعلان إلى التنفيذ، عبر عقود قابلة للقياس.

وفيما يخص الحالة العراقية تحديداً، فإن انتقال الرياض من منطق المحاور إلى منطق المصالح يفتح أمام بغداد فرصة لتحويل موقعها من ساحة للتنافس بين طهران والرياض إلى نقطة التقاء بينهما، شرط أن تمتلك الدولة العراقية أدوات تفاوض مؤسسية تمنع تحول الانفتاح الاقتصادي إلى شكل جديد من الاعتماد. ويمثل هذا المسار، من منظور المصلحة الوطنية العراقية، الاختبار الأهم لمقولة **القوة الموازنة**.

وتبقى لهذه الدراسة حدودها؛ فهي تعتمد على مصادر ثانوية، غالبيتها من مراكز تفكير غربية، وتتناول مرحلة ما تزال متحركة، يصعب فيها الفصل النهائي بين الاتجاه البنيوي والتكيف الظرفي، كما لا تتناول المتغيرات الداخلية السعودية المؤثرة في عملية صنع القرار. ومن هنا، تقترح الدراسة أجندة بحثية لاحقة تشمل قياس أثر الجيواقتصاد السعودي في العراق بالاستناد إلى البيانات، ودراسة الإدراكين العراقي والإيراني المقابلين، ومقارنة النموذج السعودي بنماذج التحوّط الخليجية الأخرى.

المصادر

1. Hickert, L. (2025, December 2). Saudi Arabia's strategic vision. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
Saudi Arabia's Strategic Vision (CSIS)
2. Ratney, M. (2026, March 18). How does Saudi Arabia see the war with Iran? Center for Strategic and International Studies (CSIS).
How Does Saudi Arabia See the War with Iran? (CSIS)
3. Ratney, M., & Hamaizia, A. (2026, July 6). Saudi Vision 2030 at ten: Transformation and resilience in an era of conflict. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
Saudi Vision 2030 at Ten (CSIS)
4. Ratney, M., & Alhenaki, A. (2026, July 6). How the Iran war weighs on the U.S.-Saudi partnership and prospects for normalization with Israel. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
How the Iran War Weighs on the U.S.-Saudi Partnership (CSIS)

5. Quilliam, N. (2026, May 1). How the Iran war is reshaping Saudi strategy: From Hormuz and Houthis to the UAE's OPEC exit. Chatham House. How the Iran War Is Reshaping Saudi Strategy (Chatham House)
6. Vakil, S. (2025, March). Saudi Arabia's goals rest on managing multipolarity. Chatham House. In Competing Visions of International Order. Saudi Arabia's Goals Rest on Managing Multipolarity (Chatham House)
7. Center for Strategic and International Studies. (2026). Saudi Arabia: Middle East Program. CSIS – Saudi Arabia Program



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
